

التعليم العالي في العالم العربي واقعه وآفاقه

د/ عبد الحميد عبدولي

أستاذ محاضر

قسم علم النفس - جامعة باتنة.

مقدمة:

إن الهدف الأساسي لهذه المداخلة هو تحليل، وتقييم التعليم العالي العربي بشكل عام ومن زاوية محددة، وهي مدى ملاءمته لحاجات التنمية والتطور لوطننا العربي خلال القرن الحادي والعشرين.

سيتعرض هذا البحث أولاً، إلى تعريف وتحديد أهداف التعليم العالي، ثم يتناول بشكل موجز ظهور التعليم العالي العربي، وسيحاول تحديد التحديات الكبرى التي تواجهه، ومن ثم تقديم الإقتراحات والتوصيات ببدائل وخيارات بنائية ومنهجية تجعله أكثر ارتباطاً وتفاعلاً مع عمليات التنمية.

1- تعريف التعليم العالي :

هو كل أنواع البرامج الدراسية المصممة للتكوين للبحث تقدم على مستوى ما بعد التعليم الثانوي في مؤسسة جامعية أو مؤسسات تعليم أخرى معترف بها كمؤسسات تعليم عالي من طرف مؤسسات الدولة المؤهلة لذلك.⁽¹⁾

2- أهداف وسياسات التعليم العالي على مستوى العالم:

تسعى كل دول العالم إلى اتخاذ الإجراءات الضرورية، على مستوى التخطيط الوطني بصفة عامة أو تخطيط التعليم العالي خاصة، بحيث :

- يهدف التعليم العالي إلى التفتح الكامل للشخصية الإنسانية وإلى تقدم المجتمع.
- يساهم التعليم العالي في إنجاز أهداف التربية المستمرة وتطوير أشكال ومستويات التربية الأخرى.
- التمويل العمومي للتعليم العالي يعتبر كشكل من الاستثمار، الذي يكون، بالطبع، مربحاً على المستوى البعيد.
- يبقى الرأي العام على علم مستمر بمررات أو حتى ضرورة مثل هذا الاستثمار.

3- نشأة وتطور التعليم العالي في العالم العربي :

بدأ التعليم العالي في الدول العربية منذ بداية الحضارة العربية الإسلامية في شكل مساجد وجوامع. وقد كان هذا التعليم منصبا ومهتما بالعلوم الإسلامية، حيث تدرس القرآن الكريم وعلومه والمذاهب الفقهية في الحديث وعلم الكلام... وقد حافظ هذا النوع من التعليم العالي عن النمو والتطور بفعل ظروف تاريخية، وأصبح تعليما جدليا نظريا يدور في حلقة مغلقة، وعندما اندلعت حروب التحرير والاستقلال عن الاستعمار أدرك العرب مدى تخلفهم، وعندما انتهت حروب التحرير ونال العرب استقلالهم كان العلم والتعليم أول الإستراتيجيات والخطط الوطنية لبناء وطنهم وإعادة أجدادهم. ومن هنا ظهر القادة والمعلمون العرب الذين يدعون للأخذ بأساليب التعليم الحديث، وعلى هذا الأساس نشأت مؤسسات التعليم العالي (الجامعات والمعاهد العليا) في كل بلدان العالم العربي تقريبا.

وتعتبر الجامعة العربية الحديثة بصفة عامة جامعة ناشئة وشابة ، كما يوجد في الواقع تفاوت وتباين كبير بين الجامعات العربية من حيث الحجم والتطور. وتتركز غالبا في المدن الكبرى، وتختلف كذلك من حيث التخصص والإهتمام العلمي، فهناك جامعات عامة وجامعات متخصصة.

والمهم أن الجامعات العربية تضع من بين أهم أهدافها إعداد القوى البشرية المؤهلة في مختلف الميادين ونشر الثقافة والقيام بالبحث العلمي والإسهام في التنمية الإجتماعية والإقتصادية . ومن هنا نتساءل: إلى أي مدى يستجيب التعليم العالي لحاجات التنمية الإقتصادية في البلاد العربية؟

إن الإجابة على هذا السؤال تتطلب تقييم ما أنجزه التعليم العالي في مسار نموه وخدمته للمجتمع العربي. وعلى ضوء ذلك يمكن استنتاج مواطن الضعف، ومن ثم تحديد مدى الحاجة إلى بدائل جديدة⁽²⁾.

4- التحديات التي تواجه التعليم العالي العربي :

يواجه التعليم العالي العربي وهو يدخل القرن الحادي والعشرين تحديات كثيرة ستؤثر على طبيعته ودوره وكفاءته، ولعل من أهم هذه التحديات ما يلي :

أولا: التحديات الاجتماعية :

يواجه التعليم العالي العربي طلبا كبيرا على مؤسساته، وهذا يعود إلى عدة عوامل منها النمو السكاني السريع وتغير نظام القيم واعتبار الدراسة في الجامعة قيمة اجتماعية في حد ذاتها بغض النظر عن جدوى هذه الدراسة وجدوى الشهادة الجامعية. ومعظم أنظمة التعليم العالي العربية تقف عاجزة أمام هذه الأزمة. وما لم

تضع الدول العربية سياسات واضحة للقبول في الجامعات وربطها باحتياجات التنمية وسوق العمل، فستظل الجامعات العربية تخرج أفواجا من الطلبة البطالين.

ثانياً: التحديات الاقتصادية:

يواجه التعليم العالي أزمات مالية واقتصادية باستمرار، وذلك بسبب التوسعات المختلفة في الجامعة وزيادة عدد طلابها. وهذا ما يجعل التعليم العالي يعيش ضمن حلقة مفرغة أثرت في وظائفها التدريسية والعلمية والإجتماعية، وأمام هذه الصعوبات المالية لا بد من التفكير في بدائل وأساليب جديدة لتمويل التعليم العالي.

ثالثاً: التحديات التخطيطية والمنهجية:

يواجه التعليم العالي العربي توازن واضح في هيكل تخصصاته العلمية حيث نلاحظ زيادة القبول في التخصصات العلوم الإنسانية والإجتماعية ونقص القبول في تخصصات العلوم الطبيعية والهندسية. هذا الأمر لا يتفق مع متطلبات التنمية وسوق العمل التي تتطلب كثيرا من مختصي العلوم الطبيعية والهندسية، والحقيقة أن قلة الإمكانيات في معظم الجامعات العربية يقف حجر عثرة أمام الكثير من الطلبة الراغبين في العلوم الطبيعية والهندسية. إن هذا الوضع يحتاج إلى نظرة جديدة.

ومن أهم التحديات التي يواجهها التعليم العربي وترتبط بمدى ملاءمته لحاجات التنمية الاقتصادية مسألة العلاقة بين الخطة التعليمية والخطة الاقتصادية أو علاقة المخطط التربوي بالمخطط الاقتصادي. فهناك اختلاف في وجهات النظر بينهما. فالأول ينظر للمخطط التربوي كمشروع حضاري شامل يعد الإنسان من جميع جوانب حياته. بينما ينظر الثاني في الغالب للتعليم كمشروع استثماري واقتصادي بحت.

رابعاً: تحديات تكنولوجيا المعلومات والعولمة:

يدخل العالم كله عصرا جديدا، وهو عصر مخيف للجميع، للمتقدم وللمتخلف على حد سواء. إنه مخيف للمتخلف لأنه لا وجود له فيه، فإن كل ما يلجم به رغم كل خطط التنمية وفي ما توحى المعطيات الحالية هو أن يحصل على التعليم الأساسي والغذاء والعلاج والسكن وبعض الكرامة الإنسانية والعدالة الإجتماعية، وهذه آمال كلها من المشكوك أن يحققها العالم الثالث بما في ذلك العالم العربي حتى نهاية هذا القرن. بالرغم من ذلك فلا بد للبلاد العربية أن تخطط وتهيئ مؤسساتها لهذا العصر الجديد عصر التقنية والمعلومات والعولمة، وبما في ذلك مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي.

وعندما نقيم واقع التعليم العالي العربي من زوايا إنجازات التقنية والمعلومات نلاحظ أن بعض البلاد العربية تملك نصيبا لا يستهان به من المباني والأجهزة والتقنيات المتقدمة في جامعاتنا، بينما هناك بلاد أخرى لا يتوفر لها حتى الحد الأدنى منها. ويتطلب الأمر بدون شك أن تغير جامعات العالم العربي من فلسفتها ومناهجها ومؤسساتها التعليمية إذا أرادت أن تدخل عالم القرن الحادي والعشرين⁽²⁾.

5- الجامعة وحاجات التنمية المستقبلية:

إن البدائل والخيارات الضرورية، وتنوع البرامج والمؤسسات التعليمية العالية تبدو في الميادين والمجالات التالية:

أولاً: إعادة هيكلة الجامعات، وإن كانت الإجراءات التي قامت بها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر، خلال السنتين الماضيتين، والمتمثلة في التخلي عن نظام المعاهد والعودة إلى نظام الكليات، تعتبر خطوة أولى في هذا المسعى، إلا أنها غير كافية، حيث أن المطلوب هو أن تكون هناك جامعات متخصصة متقدمة موجهة للبحث العلمي، ويوجه لها الطلبة الموهوبون والحاصلون على معدل عالٍ في الشهادة الثانوية، وتشجع فيها الابتكارات التكنولوجية والتخطيط الإستراتيجي.

ثانياً: إيجاد جامعات أو كليات توجه لإعداد قوة العمل بشكل عام، وترتبط مباشرة باحتياجات وتطورات سوق العامل.

ثالثاً: إعطاء الأولوية للمؤسسات التعليمية التي تسهم في المجتمع أكثر من غيرها.

رابعاً: تأسيس برامج التعليم العالي التعاوني، وهو نوع من التعليم يقوم على المزج بين الدراسة والعمل والتعاون بين مؤسسات التعليم ومؤسسات الإنتاج، ويساهم بذلك في حل مشكلة البطالة في الوطن العربي.

خامساً: الخوصصة الجزئية للتعليم وتشجيع إنشاء المؤسسات التعليمية الخاصة بواسطة المواطنين القادرين على ذلك.

سادساً: اتخاذ كل الإجراءات لتقييم مناهج الجامعات، بحيث تهتم هذه المناهج بنوعية التعليم وجودته، وتأخذ في الاعتبار التغيرات الاجتماعية المحلية والدولية الحالية والمستقبلية.

سابعاً: إعادة النظر وتحسين ظروف عمل الأساتذة الجامعيين ووضعيتهم المالية ومكانتهم في المجتمع مما قد يساهم في تخفيض هجرة الأدمغة إلى الخارج.

ثامناً: تحديد معايير علمية لتوظيف الأساتذة الجامعيين وأخرى لتقييمهم خلال مساهمهم التعليمي، ويكون التوظيف في شكل عقد بين الطرفين.

تاسعا: تزويد وتجديد المكتبات الجامعية بأحدث الكتب والمجلات، وتسهيل إجراءات الحصول عليها من طرف كل الأساتذة، وتمكينهم من استخدام الحاسوب والإنترنت، ووضع برامج تمكن من تبادل الأساتذة بين المؤسسات، على المستوى المحلي والدولي، وخاصة في شكل ملتقيات ومشاريع مشتركة.

عاشرا: اتخاذ كل الإجراءات الضرورية لتشجيع وتسهيل نشر نتائج بحوث أساتذة التعليم العالي، وذلك من أجل التعريف بهم وتبادل الأفكار والمعلومات مع زملائهم على المستوى الدولي، هذا من جهة، والمساهمة في تطوير وتقديم العلم من جهة أخرى.

الخلاصة:

إن التعليم والتعلم هو السبيل لكل أبناء الوطن العربي ليسهموا في بناء وطنهم ويستردوا مكانتهم ودورهم في الحضارة العالمية الإنسانية، إلا أن هذه الغاية تبقى بعيدة المنال ما لم تتخذ الدول العربية القرارات الضرورية لإعادة الاعتبار لمؤسساتها التعليمية وعلى رأسها مؤسسات التعليم العالي، بحيث تكون قادة على مواجهة تحديات الحاضر والتخطيط للمستقبل، دون التنكر لماضي أمتهم. يجب أن يكون هدف مؤسساتنا التعليمية تخريج جيل أصيل مدرك لذاته، الواعي لواقع أمتهم⁽³⁾، والمؤهل علميا لرفع تحديات الحاضر والمستقبل، وإذا كانت الرؤية المستقبلية للتعليم العالي في العالم العربي التي عرضناها هنا قد تبدو غير سهلة التحقيق لقلّة الإمكانيات المتاحة حاليا، إلا أن ذلك غير صعب التحقيق التدريجي إذا ما وجدت النوايا الصادقة لإنجازه.

المراجع:

1- Projet de Recommandation de l'organisation des Nations Unies Concernant les Enseignants de l'Enseignant Supérieur, 1993.

- 2- علي الحوات: التعليم العالي في الوطن العربي-بدائل وخيارات لحاجات التنمية في عالم متغير. مجلة الفكر العربي، ع:98،1999، صص:5-20.
- 3- مازن المبارك: اللغة العربية في التعليم العالي والبحث العلمي. دار النفائس، مؤسسة الرسالة، بيروت. ط2 1981.